

## مركز حقوقى يكشف عن إخفاء السعودية عشرات الفلسطينيين قسراً وتعذيبهم

”القدس العربي“: كشف المرصد الأوروبي المتوسطي لحقوق الإنسان في جنيف عن إخفاء السلطات السعودية عشرات الفلسطينيين قسرياً، بعد أن انقطع الاتصال بهؤلاء أثناء تواجدهم في السعودية أو إقامتهم فيها. وحث المرصد الأوروبي المتوسطي السلطات في السعودية على الكشف الفوري عن مصير الفلسطينيين، موضحاً أنه لم يستطع تحديد عددهم بدقة، لكنه في الوقت نفسه كشف أنه يملك 60 اسم لفلسطينيين اختفوا قسراً في المملكة.

ويقول أفراد من الجالية الفلسطينية في السعودية إن الرقم الحقيقي أكثر من 60 بكثير. وقال المرصد إنه ”استطاع توثيق شهادات من 11 عائلة فلسطينية تعرض أبناؤها للاعتقال أو الإخفاء القسري خلال الأشهر الأخيرة أثناء إقامتهم أو زيارتهم للمملكة العربية السعودية، بينهم طلبة ومتخصصون وأكاديميون ورجال أعمال، إذ تم عزلهم عن العالم الخارجي من دون لواحق اتهام محددة أو عرض على جهة الاختصاص (النيابة العامة)، ولم يُسمح لهم بالاتصال مع ذويهم أو مع محاميهم“.

وقالت سيلين يشار، مسؤولة الاتصال والإعلام في المرصد، إن حملة الاعتقالات التي تستهدف الفلسطينيين في السعودية ليست سوى حلقة من سلسلة طويلة من انتهاكات حقوق الإنسان في البلاد. وأشار المرصد إلى سجن ”ذهبان“ السعودي كمكان لاحتجاز عشرات الفلسطينيين وتعذيبهم وانتهاك حقوقهم على يد المحققين السعوديين، بما في ذلك الحرمان من النوم أو العلاج الطبي، رغم أن بعضهم كبار في السن وبحاجة لرعاية طبية دائمة.

ويقع سجن ”ذهبان“ في قرية صغيرة ومنعزلة مطلة على الساحل على بعد 20 كيلومتراً خارج حدود مدينة جدة الساحلية، حيث تحتجز السلطات الحكومية هناك آلافاً من السجناء في القضايا السياسية والحقوقية وقضايا الإرهاب والعنف.

ووثق المرصد حالات 11 عائلة فلسطينية فقدت الاتصال بأبنائها داخل أراضي المملكة. وقالت زوجة أحد المعتقلين الفلسطينيين: ”إن“ أشد ما يؤلمني هو عدم معرفة أي شيء عن زوجي، حي أم ميت أم معاذى أم يتعرض للتعذيب. هذا الأمر زاد أوجاع أطفاله وكذلك والديه وأشقاءه وشقيقاته“. وبيّن الأوروبي أن السلطات السعودية اعتقلت رجل أعمال فلسطينياً مقيناً في جدة منذ عقود ويبلغ

من العمر (60 عاما) في يوليوجن تموز الماضي، إضافة إلى عشرات آخرين. ونقل المرصد الحقوقى الدولى عن أحد أبناء رجل الأعمال قوله إن السلطات صادرت أمواله وهددت أفراد العائلة ومنعهم من مغادرة الأراضي السعودية خشية فضح عملية اعتقال والدهم.

وأوضح المرصد الحقوقى الدولى أنه رصد أيضا عمليات احتجاز لحجاج من أصول فلسطينية يحملون جنسيات عربية خلال أدائهم فريضة الحج هذا العام، لكن عائلاتهم لا تزال تتكتم على ظروف احتجازهم علىأمل إنهاء كابوس إخفائهم القسري والعودة من جديد لحياتهم الطبيعية.

واعتبر المرصد الأوروبي-متوسطى ممارسات السلطات السعودية انتهاكا صارخا لمقتضيات العدالة التي كفلت لكل فرد الحق في المحاكمة العادلة ومعرفة التهم الموجه له وحق الدفاع والالتقاء بمحاميه، وهذا ما لم ترافقه السلطات، إذ اعتقلت عشرات الأشخاص من دون إسناد أية تهم رسمية أو عرضهم على النيابة وهي السلطة المختصة بالتوقيف والتحقيق.

وأكّد المرصد الحقوقى الدولى أنّ ممارسات السلطات السعودية بحق المعتقلين الفلسطينيين تطرح علامات استفهام حول أوضاعهم الحقوقية والإنسانية التي لا تتوافق مع القواعد القانونية الدولية التي كفلت أبسط حقوق التقاضي لأى فرد وأهمها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والوعد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

وأكّد المرصد الأوروبي-متوسطى أنه بموجب القانون الدولي، تظل جريمة الإخفاء القسري قائمة حتى تكشف الدولة عن مصير الشخص المعنى أو مكان وجوده، لذلك فإن على الملك السعودي سلمان بن عبد العزيز أن يأمر السلطات التنفيذية في بلاده بالكشف الفوري عن مصير عشرات الفلسطينيين من تعرضوا للإخفاء القسري، وإطلاق سراح آخرين محتجزين من دون لواحق اتهام محددة، وفتح تحقيق عاجل حول تلك الحالات ومقاضاة المسؤولين عنها.

وطالب المرصد الحقوقى الدولى الملك السعودي بالتمدي للأساليب الوحشية التي تستخدمها قوات الأمن ضد المختفين قسريا وغيرها من ضروب المعاملة السيئة، داعيا في الوقت ذاته المجتمع الدولى والدول الغربية الحليفة لل سعودية إلى الضغط على صناع القرار في المملكة من أجل تجنب المواطنين السعوديين والوافدين الأجانب ويلات الاحتجاز السري، وإنهاء الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في البلاد.